International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 1, 2022. 261 - 273

Open Access VOL4(1) 2022

Dissolution of the Sudanese Communist Party (1966-1967)

Prof. Dr. Sayed Mohamed Abdel-Aal

Professor of Modern and Contemporary History - Faculty of Arts - South Valley University

Dr. Mahmoud Muhareb Amin

Lecturer of Modern and Contemporary History - Faculty of Arts - New Valley University

Ahmed Shaaban Ahmed Suleiman

Doctoral researcher - Institute for African Research and Studies and the Nile Basin Countries, (Department of Modern and Contemporary History)

Abstract:

The research examines the circumstances of the dissolution of the Communist Party in Sudan during the second democratic rule (1965-1966), its causes and motives, the local and international reaction to the decision to dissolve, how the communists got out of this impasse, the role of the traditional parties in the decision to dissolve, and the collusion of politicians to achieve political gains by mixing religion and politics, reviewing The communists resorted to the judiciary, attracted the sympathy of many supporters of democracy, and ultimately resorted to an alliance with the military to overthrow civilian governments in what was known as the May 1969 coup.

Keywords: Communist Party - Sudan - Democracy - Civilian Governments

Citation: Ahmed Shaaban, Dissolution of the Sudanese Communist Party (1966-1967), The International Journal of Advanced Research on Law and Governance, Vol.4, Issue 1, 2022.
© 2022, Ahmed. S, licensee The Egyptian Knowledge Bank (EKB). This article is published under the terms of the EKB which permits non-commercial use, sharing, adaptation of the material, provided that the appropriate credit to the original author(s) and the original source is properly given.

International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 1, 2022. 261 - 273

حل الحزب الشيوعى فى السودان (١٩٦٥ - ١٩٦٦)

أ.د.سيد محمد عبدالعال
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي
د.محمود محارب أمين
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد
احمد شعبان احمد سليمان
باحث دكتوراه – معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
(قسم التاريخ الحديث والمعاصر)

الملخص:

يتناول البحث بالدراسة ملابسات حل الحزب الشيوعي بالسودان خلال الحكم الديمقراطي الثاني (1965-1966) وأسبابه ودوافعه وردة الفعل المحلية والدولية على قرار الحل وكيفية خروج الشيوعيين من هذا المأزق ودور الأحزاب التقليدية في قرار الحل وتواطؤ السياسيين لتحقيق مكاسب سياسية من خلال خلط الدين بالسياسة، مستعرض لجوء الشيوعيين إلى القضاء واستقطابهم لعطف الكثير من مؤيدي الديمقراطية ولجوئهم في النهاية إلى التحالف مع العسكريين لإسقاط الحكومات المدنية فيما عرف بانقلاب مايو 1969.

الكلمات المفتاحية:

الحزب الشيوعي - السودان - الديمقراطية - الحكومات المدنية

المقدمة :

كان الحزب الشيوعى حزبا منظما ويعد اكثر الاحزاب الشيوعية تنظيما فى عالمنا العربى وارتبط ارتباطا وثيقا بالطلبة والمثقفين ولا سيما فى جامعة الخرطوم وكان له دور بارز فى ثورة اكتوبر 1964 واسقاط الحكم العسكري فى السودان وعودة المدنيين الى سدة الحكم، الا ان الاحزاب التقليدي ركزت على محاربة الشيوعيين منذ بداية الثورة وذلك لخشيتها من سيطرتهم على الحكم فى البلاد ولاسيما بعد تمكنهم من الحصول على عدة حقائب وزارة بالحكومة الانتقالية الاولى برئاسة سر الختم خليفة/ وسعيهم الدؤوب لتولى احد قياداتهم مقعدا فى مجلس السيادة المكون من خمسة اعضاء. ورغم نجاح الاحزاب التقليدية فى اسقاط حكومة سر الختم خليفة وكسر شوكة الشيوعيين الا ان خشيتهم من الحزب الشيوعى لم تنته فسارعوا لاسقاطهم بأى شكل من الاشكال.

ورغم ان الشعوب تحاول دوما عدم المساس بالدستور باعتباره القانون الأعلى للبلاد، الا أن الأحزاب التقليدية سعت الى تحقيق مكاسب سياسية من خلال تعديل بعض المواد الدستورية، وتبرز فى الحكم الديمقراطى الثاني (1964-1969) ثلاث تعديلات واضحة أولها يتعلق بتنصيب الرئيس الدائم لمجلس السيادة والثاني بحل الحزب الشيوعى والثالث يتعلق بمد عمل الجمعية التاسيسية بعد انتهاء مدتها المنصوص عليها بالدستور المعدل للسودان عام 1964.

التطور الدستورى واثره على الحياة السياسية فى البلاد:

ولم يمر على التعديل الأول عدة أشهر حتى تجدد الصراع بين الإسلاميين والشيوعيين من خلال ندوة اقامها المعلمون فى معهد المعلمين العالى فى 8 نوفمبر عام 1965 الذى تموله منظمة اليونسكو لتخريج مدرسين للمدارس الثانوية فى السودان وعنوانها "المرأة فى مفترق الطرق فى السودان" وقدمتها سعاد الفاتح من قادة الإسلاميين، ووقف طالب شيوعى يدعى شوقى محمد على وانتقدها وانتقد آرائها وشن هجوما عنيفا على الإسلام وقال شوقى أنه شيوعى وملحد ويفتخر بذلك، وكردة فعل من جانبهم أقام الإسلاميون مظاهرات فى شوارع العاصمة وقالوا أن هجوم شوقى على الإسلام خطط له مسبقا، ويقف وراء الهجوم الحزب الشيوعى السوداني ولابد من اعتقال قادة الحزب لأنه حزب كافر، كما قاد ياسين عمر الإمام وعثمان جاد الرب من قادة الإسلاميين مظاهرة فى حي بيت المال فى أم درمان وهجم المتظاهرون على دار الحزب الشيوعى ودمروا محتوياته ثم احرقوه قبل أن تصل الشرطة، فتجمع الشيوعيون لحماية دورهم، وقال وزير الداخلية أحمد المهدى "سنحمى بالقوة معتقداتنا الإسلامية". حاول محجوب إدراك الموقف فبدأ وكأنه يعتذر عما بدر من شوقى حتى لا يغضب معارضى الحزب من الأحزاب التقليدية (الأمة والوطني الاتحادى)[1]، وحاول الشيوعيون التغطية على الأحداث من خلال الزج بالولايات المتحدة أنها السبب وراء المظاهرت وأن ما قاله شوقى ما هو إلا لأنه عميل لأمريكا[2]، كما أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى بيانا تشير فيه ان الطالب ليس عضوا بالحزب وأنها تستنكر ما جاء على لسان الطالب وتعلن للجميع احترام عقائد السودانيين، وأن الحزب لا يسمح بالاساءة الى الدين الحنيف وأن صفوفه تمتلئ بالمسلمين واصحاب الديانات الأخرى، كما أصدرت رابطة الطلبة

[1] **محمد على صالح**، وثائق أمريكية عن ثورة أكتوبر (17)، تاريخ النشر 2015/1/30، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (شوقى محمد على) 1965/11/11 ، المصدر www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13.

[2] **محمد على صالح**، وثائق أمريكية عن ثورة أكتوبر (17)، تاريخ النشر 2015/1/30، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (هل شوقى عميل لنا) 1965/11/14، المصدر www.sudanile.com، تم الاطلاع عليه 2023/10/14

الشيوعيين بالمعهد بيانا أعلنت فيه أن الطالب ليس عضوا شيوعيا بالرابطة كما أن شوقى محمد علي قد أعلن عن أصدار جريدة بعنوان المسيرة يهاجم فيها الحزب الشيوعى السوداني[3].

لم تفلح محاولات عبدالخالق محجوب رئيس الحزب الشيوعى، فانتشرت مظاهرات فى أرجاء البلاد تطالب بحل الحزب الشيوعى السودانى[4]وظهر الأزهرى فى المظاهرات وقال للمتظاهرين "إذا لم يحسم البرلمان الموضوع سانزل الى الشوارع وأقود المظاهرات"، ومن منزل الأزهرى سارت المظاهرات الى دار الحزب الشيوعى السوداني القريب من منزل الأزهرى واشتبكت مع شيوعيين كانوا يحرسون الدار ويحملون قنابل واصيب ثلاثة اشخاص بجروح خطيرة قبل ان تتدخل قوات الشرطة[5]. على أثر الأحداث دعا السيد على الميرغنى ببيان بإذاعة أم درمان الى دستور إسلامي[6]، وتداولت الصحف اليومية والاسبوعية الأحداث فوصفت صحيفة الرأى العام الطالب الشيوعى شوقى محمد على بالمستهتر، كما انتقدت صحيفة السودان الجديد الطالب ولكنها عارضت لجوء المتظاهرين للعنف ضد الشيوعيين، بينما كتبت صحيفة الميدان عن ارهاب الاخوان المسلمين وقالت إنهم يجوبون الشوارع ويحملون السواطير والعصى، وفى المقابل نشرت صحيفة الميثاق التابعة للاخوان المسلمين " انتصار جنود محمد " وعن ثورتهم ضد الشيوعيين والتى أعادت الوجه الحقيقى لثورة 21 أكتوبر[7].

طلب محمد أحمد محجوب زعيم الأغلبية فى البرلمان ورئيس الوزراء فى 15 نوفمبر عام 1965 من رئيس الجمعية رفع مواد من اللائحة الداخلية للبرلمان لمناقشة أمر عاجل وقال "بعد الأحداث الأخيرة فى العاصمة والأقاليم وبعد التحدي الذى صار يواجه النظام الديمقراطى فى البلاد وبعد تهديدات تواجه نموه وتطوره ترى الجمعية التأسيسية أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون بحل الحزب الشيوعى السوداني، ويحرم قيام أحزاب شيوعية أو أحزاب أومنظمات أخرى تدعو الى الإلحاد أو تستهتر بقيم الناس أو تدعو الى ممارسة

[3] **محمد سليمان**، مرجع سابق، ص ص 47-45

[4] "**Times**, 16 Nov. 1965, p. 10. The Times Digital Archive,"Sudan to Ban Communists.

[5] **محمد على صالح**، وثائق أمريكية عن ثورة أكتوبر والديمقراطية الثانية (18)، تاريخ النشر 2015/1/9 ، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (الرئيس الأزهرى) 1965/11/12، المصدر www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13

[6] **طارق أحمد عثمان**، السيد على الميرغني، مجلة دراسات إفريقية (جامعة إفريقيا العالمية – مركز البحوث والدراسات الإفريقية 1998، ص150.

[7] **محمد على صالح**، وثائق أمريكية عن ثورة أكتوبر والديمقراطية الثانية (18)، تاريخ النشر 2015/1/9، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (الرئيس الأزهرى) 1965/11/12، المصدر www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13

اساليب ديكتاتورية، وقال محجوب أن الشيوعية لا تؤمن بالديمقراطية ولا بوجود الله، وتنظر الشيوعية إلي الدين أنه أفيون الشعوب، كما تفسد الشيوعية الشباب وتجعلهم يدمنون شرب الخمر وتعاطي المخدرات . ووصف الترابي زعيم الاخوان المسلمين الحزب الشيوعي أنه ناقص الايمان والاخلاص للوطن وتنفيذ الديمقراطية، وناقص أيضا فى حسن الأخلاق الإجتماعية والحرص على وحدة الوطن. وقال محمد إبراهيم خليل وزير العدل الأتي:أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم. ولابد أن أبدأ باسم الله لأن الشيوعيين يبدأون كلامهم باسم الالحاد. ونحن لا نريد حل الحزب الشيوعي السوداني بإسم الإلحاد بل بإسم الله والدين والوطن والتقاليد والأخلاق السمحة، ودافع الشيوعيين عن موقفهم فقال الشيوعى محمد إبراهيم نقد ان الحزب الشيوعي السوداني برئ من تهمة الإلحاد التي يحاولون إلصاقها به. وموقف الحزب الشيوعي من الدين واضح في دستوره وفي تاريخه، وواضح في تاريخ أعضائه. نحن لا نقول هذا الحديث لاننا خائفون وذلك لاننا لم نخاف في الماضي ولا نخاف اليوم . ومن المفارقات ان نوابا في الحزب الوطني الاتحادي عارضوا مشروع قانون حل الحزب الشيوعي من بين هؤلاء حسن بابكر الحاج فجاء فى حديثه " يقال أن طالبا سفيها يذكر أنه عضو في الحزب الشيوعي السوداني أساء الى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وإلى الدين الإسلامي، وبسبب هذا خرجت مظاهرات المسلمين تطالب بحل الحزب الشيوعي السوداني، لكن ماذا إذا كان هذا الطالب السفيه عضوا في الحزب الوطني الاتحادي؟ هل سنجتمع اليوم في جلسة طارئة للجمعية التأسيسية لنحل الحزب الوطني الاتحادي؟ أرجو يا اخواني أن تتركوا الحماس والانقياد نحو العواطف وأن تركزوا على الديمقراطية التي عادت إلينا بعد تضحيات دموية حتى في المرة الأولى عندما حققنا الديمقراطية بعد الاستقلال، لم تقدم تضحيات دموية، هذه الحرية غالية جدا وإذا فرطنا فيها ستنزع منا كما انتزعت في الماضي، فأنا أفضل أن يدفننى أبنائي شهيدًا من شهداء الديمقراطية بدلاً من أن أعيش حياً في عهد وأد الديمقراطية"[8] .

بعد المداولات والمناقشات أجيز مشروع القانون بأغلبية 151 عضوا ومعارضة 12 عضو وامتناع 9 عن التصويت، وفى اليوم التالى قال أعضاء معارضون إن مشروع القانون يتعارض مع المادة الخامسة من الدستور السوداني التى تمنع المساس بالحريات العامة وبعض هؤلاء المعارضين من الحزب الوطني الاتحادى،

[8] **محمد على صالح**، وثائق أمريكية عن ثورة أكتوبر والديمقراطية الثانية (18)، تاريخ النشر 2015/1/9، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (ملخص وقائع الجلسة، مناقسات الجمعية التأسيسية) 1965/11/16، المصدر www.sudanile.com، تم الاطلاع عليه 1964/10/13.

فتقدمت الحكومة بمقترح لتغيير المادة الخامسة[9] من الدستور وبالفعل أجيز التعديل الدستورى بأغلبية 145 عضوا ومعارضة 25 عضوا وامتناع عضوين آخرين، فصار واضحا أن هناك موجة عاطفية وحماسية لبلد معظمه مسلمون يقودها رئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهرى ورئيس الحكومة محمد أحمد محجوب وهما متأكدان من النصر لاغلبية الحزبين فى البرلمان، ولأن الموضوع يمس الدين الإسلامى، كما أن بعض الدستوريين رأوا أن التعديل الدستورى الذى أجراه البرلمان غير صحيح؛ لأن الدستور نفسه ينص على تعديل أى من مواده بإجازة ثلثى الأعضاء وهو ما يمثل 156 عضوا وليس 154 عضوا كما حدث[10]، وقد وصف أحمد المهدى وزير الداخلية هذا الاجراء أنه تمثيل للإرادة الحقيقية للجماهير الإسلامية[11].

على إثر قرار الحل حاول اليساريون تسيير المظاهرات فى شوارع العاصمة ولكنهم فوجئوا بمنع السلطات لهم فوقعت اضطرابات كبيرة فى 21 نوفمبر 1965 ففرقتها الشرطة بالقنابل المسيلة للدموع وبالعصى ووضعت آلاف من المتاريس فى شوارع الخرطوم ونتج عن ذلك حجز 34 شخصا بالمستشفى وتم اعتقال 32 شخصا اخرين[12].

ورغم إجازة مشروع قانون حل الحزب الشيوعى ظهرت مشكلة أخرى فلم يشير التعديل إلى النواب الشيوعيين فى البرلمان، فتقدمت الحكومة بمشروع قانون لتعديل الدستور للمرة الثانية[13] لإلغاء عضوية النواب

[9] وفي جلسة الجمعية التأسيسية بتاريخ 1965/11/22 قدّم مشروع قانون التعديل.. ونصه: (تعدّل المادة 5 من دستور السودان المؤقت (المعدّل سنة 1964) على الوجه التالي: يضاف الحكم الشرطي الآتي في آخر البند (2) من المادة 5: – (على أنه لا يجوز لأي شخص أن يروّج أو يسعى لترويج الشيوعية سواء كانت محلية أو دولية أو يروّج أو يسعى لترويج الإلحاد أو عدم الإعتقاد في الأديان السماوية، ويعمل أو يسعى للعمل عن طريق استعمال القوة أو الإرهاب أو بأي وسيلة غير مشروعة لقلب نظام الحكم)، يضاف البند الجديد الآتي بعد البند (2) من المادة 5: ("3" كل منظمة تنطوي أهدافها أو وسائلها على مخالفة الحكم الشرطي الوارد في ذيل الفقرة (2) تعتبر منظمة غير مشروعة وللجمعية التأسيسية أن تصدر أي تشريع تراه لازما لتنفيذ أحكام ذلك النص).

[10] **محمد على صالح**، وثائق أمريكية عن ثورة أكتوبر والديمقراطية الثانية (18)، تاريخ النشر 2015/1/9، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (اجازة مشروع قانون حل الحزب الشيوعى) 1965/11/25 ، المصدر www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13.

[11] **Times,** 16 Nov. 1965, p. 10. The Times Digital Archive,"Sudan to Ban Communists."

[12] **Times, 24 Nov. 1965, p. 9.** The Times Digital Archive"Ban Challenged in Sudan."

[13] مقترح تعديل المادة 46 من دستور السودان المعدل لسنة 1964 يقضى باعتبار الأشخاص المخالفين للمادة الخامسة من الدستور من غير ذوى الأهلية لعضوية الجمعية التأسيسية ولما كانت المادة 47 من الدستور تقضى بخلو مقعد العضو فى

الشيوعيين، ولكن ظهرت عوائق أخرى بأن ثلاثة نواب محسوبين على الحزب الشيوعى ليسوا شيوعيين، لذا تقدم حسن الترابي باقتراح أن يصوت البرلمان على طرد ثمانية نواب باسمائهم والابقاء على هؤلاء الثلاثة بأسمائهم أيضا[14]، ويبدو أن الحكومة كانت ترغب فى حل كل هيئة أو رابطة تسير خلف الحزب الشيوعى إذ أعلن أحمد المهدى وزير الداخلية أن الحكومة تنتوى حل اتحاد النقابات واتحاد الشباب السوداني والاتحاد النسائى وكل ما له ارتباط بالشيوعية[15].

أدانت صحيفة الأكونومست البريطانية ما حدث للحزب الشيوعى ونوابه بقولها" اليوم يتعرض الحزب الشيوعى السودانى للحل بعد وجوده القانوني لأكثر من عام حيث أخذ وضعه القانوني بعد ثورة أكتوبر ويعد أول حزب شيوعى قانونى فى العالم المسلم، مؤكدة أن القرار سيسبب العديد من المتاعب التى لا تتعلق بقرار حل الحزب على قدر ما تتعلق بالاسلوب والطريقة التى تم بها الحل، فان تلك الطرائق والأساليب قد تكون السبيل للقضاء على أى من أحزاب المعارضة وبالتالى القضاء على المكسب الديمقراطى المكتسب من ثورة أكتوبر[16]، وفى الوقت ذاته اتهم عبدالخالق محجوب الولايات المتحدة بأنها وراء تصرفات الحكومة بحل الحزب الشيوعى رغم عدم وجود أى دليل مادى على ذلك الا أن مطالبات الصحافة الأمريكية بحل الحزب ووصول رجل من الاستخبارات الأمريكية الى السودان قبل الحل بأسبوع واحد قد يكون مؤشرا على ذلك[17].

وكان للطلاب رأيهم فى قرار الحل فدعا، اتحاد طلاب جامعة الخرطوم فى نوفمبر عام 1965 الى عقد مؤتمر تحت مسمى المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية، فإنضم له اثنان وثلاثون تنظيما، وقد أوضحت الوثيقة الصادرة منه على أنها لا تدافع عن حزب معين ولكن تؤكد أن حل الحزب الشيوعى ليس إلا مقدمة لانتزاع الحريات الديمقرطية عن كافة القوى السياسية والحزبية والطلابية والاتحادات الفئوية، وقد دل حل

الجمعية التأسيسية إذا فقط شرط من شروط الأهلية الموضحة فى المادة السابقة وبالتالى تخلو جميع مقاعد النواب الشيوعيين من الجمعية التأسيسية.

[14] **النواب المطرودون** هم حسن الطاهر زروق، عزالدين على عامر، محمد إبراهيم نقد، عمر مصطفى المكي، الرشيد نايل، الطاهر عبدالباسط، عبدالرحمن عبدالرحيم الوسيلة، جوزيف قرنق، ولم يشمل الطرد محجوب محمد صالح، فاطمة أحمد إبراهيم، محمد سليمان محمد.

[15] **منال محمد نصر الدين**، مرجع سابق، ص340

[16] **محمد سليمان**، مرجع سابق، ص67

[17] **Times, 30 Nov. 1965, p. 9.** The Times Digital Archive, "Sudan Communists Blame U.S."

الحزب على ضعف الوعى الديمقراطى وعمق الصراع بينها وبين قوى المجتمع المدني[18]، ورفع أساتذة جامعة الخرطوم مذكرة الى مجلس السيادة يشجبون فيه قرار الحل باعتباره مقيدا للحريات ويهدم ركنا من اركان الدستور ويفتح مجالا للحكومات بالتدخل فى شئون النقابات والاتحادات والجامعات ودور النشر والصحافة، كما أدان اتحاد نقابات العمال حل الحزب رافضا وبشدة أى محاولة من شانها انتقاص الحريات، وعبر الحزب الجمهورى عن استيائه من القرار قائلا " إن ما نسب لطالب معهد المعلمين قول تتحرج النفس المهذبة من إعادة حكايته، وهذا الشاب نفس بشرية ضائعة وهى ظاهرة لجيل ضائع ليس علاجه بالعنف والشده وإنما علاجه بنشر الفكر الإسلامى الواعى المتحرر[19].

وعلى الرغم من سعى رئيس الحكومة محمد أحمد محجوب والصادق المهدى قطب حزب الأمة لحل الحزب الشيوعى، قال المهدى إنهما لم يتحمسا الى ذلك ولكن كان عليهما أن يسيرا طبقا لقرار الأغلبية بالحزب، وحتى أن محجوب حرص على الاجتماع مع قادة الحزب الشيوعى بعد قرار الحل وقال لهم ذلك بطرق ودية وكانه أراد أن يتفهم الشيوعيون ما أجبره على ذلك[20].

لم يستسلم الحزب الشيوعى لقرار الحل ورفع ثلاث قضايا دستورية ضد قرار البرلمان أولها تعديل الدستور، وثانيها حل الحزب الشيوعى وثالثها طرد نواب الحزب الشيوعى من البرلمان وبعد مرور عام من صدور القرار أعلن قاضى المحكمة العليا صلاح حسن فى 22 ديسمبر عام 1966 بأن بنود الحريات فى المادة الخامسة من دستور السودان المعدل لسنة 1964 لا يجوز الحد منها بتشريع أوتعديل دستورى، وبالتالى عدم دستورية التغييرات التى أجراها البرلمان فى الدستور يوم 23 نوفمبر عام 1965 وإلغاء أى قانون له صلة بهذه التغييرات، ووجد هذا الحكم امتعاضا من الحزبين الكبيرين الأمة والوطني الاتحادى، واصبحت البلاد على صفيح ساخن وأزمة مرتقبة بين الجهاز الحكومى والسلطة القضائية، وتطورت تلك المواجهات وخرجت مظاهرات تؤيد السلطة القضائية[21]، ووقف المحامون بجانب القضاة وهاجموا الحكومة لاعتراضها على الحكم

[18] **محمد إبراهيم ابو الحسن**، مرجع سابق، ص81

[19] **منال نصر الدين محمد**، مرجع سابق، ص ص 339 : 343

[20] **محمد على صالح**، وثائق أمريكية عن ثورة أكتوبر والديمقراطية الثانية (22)، تاريخ النشر 2015/2/6، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (مقابلات مع الصادق المهدي) 1966/10/29، www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13.

[21] **محمد على صالح**، وثائق أمريكية عن ثورة أكتوبر والديمقراطية الثانية (23)، تاريخ النشر 2015/2/14، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (المحكمة العليا تعارض حل الحزب الشيوعى) 1967/1/9، المصدر www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13.

القضائى فاعترضتهم الشرطة والقت القبض على امين الشلبي نقيب المحامين، وقد جعلهم هذا عرضة لهجوم الاخوان المسلمين الذين وصفوهم بانهم تحدوا القانون فى تاييدهم للقضاة[22]. واشتبك الشيوعيون والاخوان المسلمين بأحدى التظاهرات، فاستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريقهم[23].

اما رئيس الحكومة الصادق المهدى فقد هاجم قرار المحكمة فى اليوم التالى مباشرة لصدور الحكم بجلسة الجمعية التشريعية وأكد أن إجراء حل الحزب الشيوعى هو إرادة جماعية لكل مؤسسات الدولة وقيادتها وشعبها لأن الشيوعية تنطوى على الالحاد وتسعى لبناء حكم استبدادى وتحارب القيم الانسانية والخلقية معلنا أن الجمعية التأسيسية من حقها تعديل الدستور أوتبديله[24]، وعلى الرغم من أن إسماعيل الأزهرى قال فى الأول من يناير عام 1967 أثناء احتفالات البلاد بذكرى الإستقلال أن موقف مجلس السيادة من الازمة الدستورية التى نشبت بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية هو موقف الحياد مؤكدا على ثقة المجلس فى حل تلك المشكلة من خلال تلك السلطات، الا أن المجلس أصدر بيانا فى 19 ابريل وصف فيه قرار المحكمة بالخطأ، وعلى إثر البيان عقدت نقابة المحامين اجتماعا لمناقشة بيان المجلس وأصدروا بيانا أكدوا فيه ان بيان مجلس السيادة ما هو إلا انتهاك لاستقلال القضاء وخروج على صلاحياتهم الدستورية[25]، وفى النهاية تشكلت لجنة للوساطة لإنهاء النزاع بين السلطات الثلاثة فقدم مجلس السيادة اعتذارا للقضاء وأكد على استقلاله واحترامه للدستور، كما اعربت الحكومة عن احترامها للدستور وقرار المحكمة[26]. ولم تمنع تلك الوساطة رئيس القضاء من تقديم استقالته معربا عن قلقه الشديد من سيطرة السلطة التنفيذية على القضاء[27].

على إثر الأحداث أصدرت الحكومة قرارًا بمنع المواكب فى سائر أنحاء البلاد مستهدفة ايقاف أى نوع من الاحتجاجات الشعبية التى اجتاحت المدن فور صدور الحكم القضائى من المحكمة العليا ولم تتمكن الحكومة من الصمود قليلا حتى أفرجت عن جميع من تم اعتقالهم فى تلك الاحتجاجات مدللة على حيادها ونزاهتها[28].

[22] **يوسف كرم الله**، مرجع سابق، ص 165

[23] **Times, 28 Dec. 1966**, p. 6. The Times Digital Archive, "Eight Hurt In Sudan Clash."

[24] **محمد سليمان**، مرجع سابق، ص115

[25] **عبدالفتاح محمد على البصير**، مرجع سابق، ص ص246- 247

[26] **إبراهيم محمد حاج موسى**، مرجع سابق، ص310-311

[27] **منال محمد نصر الدين**، مرجع سابق، ص364

[28] **يوسف كرم الله**، مرجع سابق، ص ص166- 167

الخاتمة:

تتلاعب معظم دول العالم الثالث بالدستور كلما اقتضت مصلحة الاحزاب الحاكمة ذلك دون النظر الى ان القانون الاعلى فى البلاد لا يتغير كالملابس فى الدول الرصينة التى لها مؤسسات صلبة وتؤمن بالديمقراطية والتعددية، ومن هنا نجد ما حدث من اجتماع حزبي الامة والوطني الاتحادى من استغلال حادثة دينية للتنكيل بالشيوعيين الذين قوت شكوتهم عقب ثورة اكتوبر 1964 على الرغم ان رئيس الحكومة محمد أحمد محجوب طالما تحدث عن الديمقراطية وكيف أنها السبيل لاقامة دولة قوية وانها حق من حقوق الشعب السوداني.

لم تمر على تلك الاحداث سنوات قليلة حتى وجدنا الشيوعيين يتعاونون مع الجيش لاسقاط الحكومة المدنية فى انقلاب مايو 1969 ربما لانهم ادركوا ان ما يحدث فى البلاد لا علاقة له باحترام القوانين وان من على السلطة يتصرف كيفما شاء لينصر مصالحه، وان امالهم قد هوت على اثر حل الحزب الشيوعى رغم تمكنهم من اقامة حزب جديد فى البلاد فى يناير 1967.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المراجع العربية والمعربة

1) **إبراهيم محمد حاج موسى**، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم فى السودان، مطابع الاهرام التجارية، 1990.

2) **أحمد حمروش**، مصر والسودان كفاح مشترك ، دار الهلال ، القاهرة 1970، ص147.

3) **ظاهر جاسم محمد**، تطور الحياة السياسية فى السودان (1899–1956)، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة 2003.

4) **عبدالفتاح محمد على البصير**، الدور السياسي للزعيم الازهرى، الدار العربية للنشر والتوزيع 2006

5) **محمد سليمان**، مذكرات نائب سوداني، دار الثقافة، لبنان 1968.

ثانيا: البحوث والدراسات المتخصصة

1) **طارق أحمد عثمان**، السيد على الميرغني، مجلة دراسات افريقية (جامعة افريقيا العالمية– مركز البحوث والدراسات الافريقية 1998

2) **محمد ابراهيم حسن**، المجتمع المدني والتجارب الديمقراطية فى السودان، مجلة دراسات مجتمعية، مركز دراسات المجتمع، العدد7، يونيو 2011

ثالثا : الصحف والجرائد

1) Times, 16 Nov. 1965

2) Times, 28 Dec. 1966

3) Times, 30 Nov. 1965

رابعا: الدوريات

1) **سلمان محمد أحمد سلمان**، ثمانية وخمسون عاما من الفشل فى التوافق على دستور دائم، تاريخ النشر 2013/12/31 www.alrakoba.net

2) **محمد على صالح**، وثائق امريكية عن ثورة اكتوبر (17)، تاريخ النشر 2015/1/30، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (هل شوقى عميل لنا) 1965/11/14، المصدر www.sudanile.com، تم الاطلاع عليه 2023/10/14

3) **محمد على صالح**، وثائق امريكية عن ثورة اكتوبر (17)، تاريخ النشر 2015/1/30 ، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (شوقى محمد على) 1965/11/11 ، المصدر www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13

4) **محمد على صالح**، وثائق امريكية عن ثورة اكتوبر والديمقراطية الثانية (18)، تاريخ النشر 2015/1/9 ، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (الرئيس الأزهرى) 1965/11/12 ، المصدر www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13

5) **محمد على صالح**، وثائق امريكية عن ثورة اكتوبر والديمقراطية الثانية (18)، تاريخ النشر 2015/1/9 ، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (الرئيس الأزهرى) 1965/11/12 ، المصدر www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13

6) **محمد على صالح**، وثائق امريكية عن ثورة اكتوبر والديمقراطية الثانية (18)، تاريخ النشر 2015/1/9، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (ملخص وقائع الجلسة، مناقسات الجمعية التاسيسية) 1965/11/16، المصدر www.sudanile.com، تم الاطلاع عليه 1964/10/13

7) **محمد على صالح**، وثائق امريكية عن ثورة اكتوبر والديمقراطية الثانية (24)، تاريخ النشر 2015/2/21، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (امام الانصار يريد حل البرلمان) 1967/4/24، www.sudanile.com ، تم الاطلاع عليه 1964/10/13

8) **محمد على صالح**، وثائق امريكية عن ثورة اكتوبر والديمقراطية الثانية (24)، تاريخ النشر 2015/2/21، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (كتابة دستور السودان) 1967/4/12، www.sudanile.com، تم الاطلاع عليه 1964/10/13

9) **محمد على صالح**، وثائق امريكية عن ثورة اكتوبر والديمقراطية الثانية (22)، تاريخ النشر 2015/2/6، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (مقابلات مع الصادق المهدي)1966/10/29، www.sudanile.com، تم الاطلاع عليه 1964/10/13

10) **محمد على صالح**، وثائق امريكية عن ثورة اكتوبر والديمقراطية الثانية (18)، تاريخ النشر 2015/1/9 ، خطاب من السفير الى وزارة الخارجية (اجازة مشروع قانون حل الحزب الشيوعى) 1965/11/25، المصدر www.sudanile.com، تم الاطلاع عليه 1964/10/13.

خامسا: الرسائل الجامعية

1) **منال محمد نصر الدين**، الحركة النقابية السودانية (1956–1958)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة (معهد البحوث والدراسات الافريقية)، 2005.

2) **يوسف كرم الله عبدالصمد**، تطور الحركة الوطنية السودانية (1956–1985)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.